

اقتصاد

إعفاء ٧ مسؤولين
في «محروقات»
بسبب التجاوزات

| علي محمود سليمان

أعفى وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم مدير فرع محروقات ريف دمشق، إضافة إلى ستة رؤساء دوائر ومحطات في الشركة، وذلك إثر المخالفات والتجاوزات المرتكبة منهم بنتائج التحقيقات التي أجرتها الجهات الرقابية. وشملت قائمة الإعفاء من المهام كلاً من مدير فرع محروقات ريف دمشق مالك عبد السلام، ورئيس دائرة التوزيع المباشر بفرع محروقات ريف دمشق يحيى إبراهيم، إضافة إلى رئيس محطة المطار العائدة لفرع محروقات ريف دمشق، ورئيس محطة بيروت العائدة لفرع محروقات ريف دمشق، ورئيس لجنة الكشف على المنشآت الصناعية والتجارية، ورئيس مستودع ٢٠٢ بفرع محروقات دمشق.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مصدر مسؤول في محروقات أن الإعفاءات كانت تنفيذاً لقرارات تقرير الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش تضمن نتائج تحقيقات حول أداء العمل، وثبت فيه وجود تجاوزات في تنفيذ المهام الموكلة للموظفين الذين تم إعفاؤهم، علماً أن الوزير قام بتنفيذ المقترحات الواردة في التقرير فوراً، وفي يوم صدور التقرير ذاته.

| عبد الهادي شباط

كشفت مصدر مسؤول في إدارة الجمارك العامة لـ«الوطن» عن ضبط نحو ١٠٠ طن من البطاطا المهرية والبصل مبيئاً أنه تم ضبط المواد لحظة دخولها إلى سوق الهال المركزي بدمشق من قبل الضابطة السيارية وتمت مصادرة هذه الكميات لتتم إحالتها إلى «السورية للتجارة» وبيعها في منافذ المؤسسة.

وحول استمرار تهريب البطاطا رغم تراجع حدة الطلب عليها مؤخراً وانخفاض سعرها بين أن بعض التجار يصرون على تهريب البطاطا لكونه يستفيد من الفارق السعري للمادة في الأسواق المحلية مستفيداً من تهريبه من الضرائب والرسوم الجمركية عند إدخالها تهريباً مؤكداً أن هذه العملية تأتي في إطار زيادة تشدد الجمارك بالتعامل مع ظاهرة التهريب ومكافحتها والحد منها.

وفي اتصال هاتفى لـ«الوطن» مع عضو لجنة تسبير سوق الهال أسامة قزير بين أن مادة البطاطا أصبحت متوافرة بشكل كبير في سوق الهال وأسعارها تشهد انخفاضاً مستمراً، وأن أسعار باعة الجملة كانت أمس في سوق الهال بين ١٥٠-٢٥٠ ليرة حسب النوع والجودة للمادة المعروضة وأن نزوح الإنتاج المحلي وخاصة في المناطق الساحلية أسهم في توافر المادة واستقرار سعرها وهو ما أدى لتراجع معدلات التهريب.

وفي متابعة لـ«الوطن» لأسعار مادة البطاطا في سوق الهال لوحظ أنها انخفضت بنحو ٣٠٪ خلال الأسبوعين الأخيرين وهو ما يعادل، قرابة ١٠٠ ليرة لكل كيلو الواحد، حيث كانت تسجل متوسطات سعر المادة حينها بين ٢٥٠-٣٥٠ ليرة.

وفي السياق ذاته، أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبدالله الغربي قراراً حدد بموجبه الإجراءات المطلوبة من تجار سوق الهال الجملة أو نصف الجملة أو المفرق ومن باعة الخضار والفواكه وعقوبات مخالفة هذه الإجراءات.

وأصبح واجباً على تجار سوق الهال حيازة سجل تجاري في مكان ممارسة العمل التجاري ووضعه في مكان بارز وعلى العلن ويكون التاجر مسؤولاً مسؤولية كاملة عن الضائع والسلع الموجودة ضمن محله أو المعروضة أمامه وإن كانت مؤجرة للشخص آخر مع وجوب التسجيل على هذه الضائعة اسم مالكاها وسجله التجاري بشكل واضح وظاهر للعيان.

وجاء في القرار أنه يجب على تجار الجملة ونصف

مسؤول جمركي لـ«الوطن»: تجار يتهربون من الرسوم والضرائب ويستفيدون من فارق السعر حتى انخفاض أسعار البطاطا ٣٠٪ لم يوقف التهريب..
و«التموين» تفرض شروطها في سوق الهال!

الجملة والبائعين بالعمولة للجملة للخضار والفواكه التقييد بتنظيم فواتير أصلية متضمنة اسم التاجر وسجله التجاري مرقمة بالتسلسل على نسختين يبين فيها الكمية المستعملة أو المشتراة ونوعها وسعرها وتاريخ شرائها وتكون مؤرخة ومذيلة بالتوقيع والختم كما يجب على بائعي الخضار والفواكه بالمفرق الحصول من تاجر الجملة أو البائعين بالعمولة بالجملة على فاتورة نظامية بالضاعة المشتراة من قبلهم واستلامها فوراً مع الضاعة على أن تحفظ لديهم لعرضها على دوريات جهاز حماية المستهلك عند الطلب وعدم بيع الخضار والفواكه إلا على أساس الوزن الصافي للضاعة وأنه يحظر تجارة وبيع الخضار والفواكه في حال عدم مطابقتها لشروط مبدأ التجانس.

وتضمن القرار أيضاً أن يقوم التجار بسداد سجل لإبائات حركة الضائع الواردة إلى مصلاتهم وكيفية التصرف بها يومياً وتقديمها لمديريات التجارة الداخلية التابعة للوزارة لتوقيعها ومهر جميع صفحاتها قبل تثبيت البيانات في نهاية كل يوم عمل الساعة ٨ مساءً وأنه يحظر على كل منتج أو مشغل بالتجارة من المستوردين أو الماسرة أو تجار الجملة أو نصف الجملة أو المفرق أن يجلب عن التداول مواد أو سلعاً أيا كان نوعها.

كما يحظر على كل منتج أو مشغل بالتجارة حسب القرار أن يرفض التعامل بالسلع بالشروط المألوقة

والبائعين بالعمولة للجملة للخضار والفواكه التقييد بتنظيم فواتير أصلية متضمنة اسم التاجر وسجله التجاري مرقمة بالتسلسل على نسختين يبين فيها الكمية المستعملة أو المشتراة ونوعها وسعرها وتاريخ شرائها وتكون مؤرخة ومذيلة بالتوقيع والختم كما يجب على بائعي الخضار والفواكه بالمفرق الحصول من تاجر الجملة أو البائعين بالعمولة بالجملة على فاتورة نظامية بالضاعة المشتراة من قبلهم واستلامها فوراً مع الضاعة على أن تحفظ لديهم لعرضها على دوريات جهاز حماية المستهلك عند الطلب وعدم بيع الخضار والفواكه إلا على أساس الوزن الصافي للضاعة وأنه يحظر تجارة وبيع الخضار والفواكه في حال عدم مطابقتها لشروط مبدأ التجانس.

وتضمن القرار أيضاً أن يقوم التجار بسداد سجل لإبائات حركة الضائع الواردة إلى مصلاتهم وكيفية التصرف بها يومياً وتقديمها لمديريات التجارة الداخلية التابعة للوزارة لتوقيعها ومهر جميع صفحاتها قبل تثبيت البيانات في نهاية كل يوم عمل الساعة ٨ مساءً وأنه يحظر على كل منتج أو مشغل بالتجارة من المستوردين أو الماسرة أو تجار الجملة أو نصف الجملة أو المفرق أن يجلب عن التداول مواد أو سلعاً أيا كان نوعها.

كما يحظر على كل منتج أو مشغل بالتجارة حسب القرار أن يرفض التعامل بالسلع بالشروط المألوقة

مقترح: هيئة إدارة مخاطر لرسم خريطة العمل المصرفية في مرحلة الإعمار

| حامد سيف الدين

بعض البيانات المالية المصرفية تثير التساؤلات عن إمكانية تأمين الربح في حال استقر سعر الصرف وغابت أرباح إعادة تقييم مراكز القطع الأجنبي البنوبية التي تحتسب في مصارفنا كبرج تشغيلي.

تفيد البيانات المالية المنشورة حديثاً لأحد المصارف الخاصة بأن ما نسبته فقط ٢ بالمئة من إجمالي موجوداته قد تم توظيفها على شكل تسهيلات ائتمانية، على حين سجلت قيمة الأموال السائلة وشبه السائلة لديه (تقديراً وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي والأرصدة لدى المصارف والإبداعات لدى المصارف) ما نسبته ٩٥ بالمئة من الموجودات، حيث اقتصر نشاط هذا المصرف على توظيف ما لديه من أموال لدى المصارف المراسلة في الدرجة الأولى بهدف توظيفها واستثمارها بأدوات مالية متنوعة تحقق لها عوائد مبنعة كل البعد عن توظيف أموالها كتسهيلات وقروض داخل البلاد، وهذا النشاط يتبعد عن دور المصارف الخاصة المرتقب في مستوى دعم التنمية الاقتصادية، إذ إن الاحتفاظ بالنقدية السائلة وتوظيف جزء كبير منها على شكل توظيفات متوسطة الأجل داخل وخارج البلاد لتجنب توظيفها على شكل قروض قادرة على دفع عملية الإنتاج والتنمية في البلاد.

من ناحية أخرى فإن قيمة الأموال السائلة لديه تجاوزت قيمة الأموال المودعة لدى المصرف، مسجلة نسبة ١٠٠ بالمئة من إجمالي الودائع لديه، وهنا تتوقف للنسائل: كيف يقوم هذا المصرف أو غيره بسداد الفوائد

على هذه الودائع وهو قام بالاحتفاظ بأصول سائلة وشبه سائلة تفوق قيمة الودائع لديه؟ أمام هذه الحقائق يحق لنا كمساهمين في أي مصرف من هذه المصارف الخاصة أن نسال إدارات المصارف عن كيفية إدارة أموالهم؟ ولماذا أن نسبة نفقات الرواتب لدى أحد هذه المصارف قد بلغت ٣٧ بالمئة من صافي دخل الفوائد والعمولات والرسوم؟ والمعنى أن الأنشطة التشغيلية المصرفية تستنفذ جميع الإيرادات المصرفية بشكل كامل ولولا تحقيق هذه المصارف أرباحاً

والمصرف والتقدي، كحالة مقاومة لعدم الخروج من السوق رغم الحرب، وهو ما يجعلها منطقية قياساً إلى الظروف الاستثنائية الذي تعمل فيه، بمعنى لا يمكن إخضاع المصارف لتحليل مالي دقيق لحسابيتها على مؤشراتنا، بل لتحديد مسارات التفكير في ابتكار آليات ومناهج عمل تسليفيّة وتحوطية (استجابة للمخاطر) لتفعلها في دعم التنمية والإعمار.

وهنا نلاحظ غياب الاهتمام بأحد أهم مرتكزات العمل المصرفي اللازمة للفترة المقبلة والمتتملة في إدارة المخاطر. فبعد سنوات عديدة من توقف المصارف عن تقديم خدماتها المصرفية وأمام المخاطر التي تواجه الاستثمار في البلاد، يفضل البحث في تأسيس هيئة مسؤولة عن إدارة المخاطر المصرفية، وتكوين فريق من الاختصاصيين في هذا المجال الذي أصبح من أهم المجالات المصرفية للفترة المقبلة، لرسم خريطة العمل المصرفي في الأيام القادمة قياساً إلى مؤشرات يجب الوصول إليها، المستقر من هذه المصارف، ويتحقق عندما الدور المطلوب من المصارف في التنمية.

عضو مؤسس في جمعية الخليلين الماليين- سورية

قضية للنقاش... أفكار حول إدارة النقد في زمن الحرب

يا مرحباً بالدين الحكومي... فماذا بعد؟!



| علي محمود محمد

لا نبالغ إن قلنا إن الثقافة المصرفية والنقدية لدى السوريين كانت في حدودها الدنيا مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي، حيث إن ثقافة ادخار الأموال كانت غائبة طوراً أو مبنية على أساس تخبيتها طوراً آخر، إلا أنها بعد ذلك بدأت تأخذ منحاًها الطبيعي وهو توظيفها (أو على الأقل إيداعها) في المصارف السورية كانت أم لبنانية أم أجنبية، وهذا التطور ترسخ من نهاية التسعينيات مروراً بمرحلة ظهور المصارف الخاصة في سورية إلى يومنا هذا.

وبالتالي فإن تعبئة المخزرات الوطنية كان وما زال هدف القائمين على السياسة النقدية في سورية خلال العشرين عاماً الماضية، وتزايد الاهتمام بذلك بعد بدء الأزمة في عام ٢٠١١ وما رافقها من هجرة بعض الأموال السورية (سواء المودعة في الجهاز المصرفي أم غير المودعة) إلى الخارج، وقيام بعض المودعين بنحويل أرصدهم إلى العملات الصعبة حفاظاً على قيمتها بعد تراجع قيمة الليرة السورية أمام الدولار لأسباب لنسا بصدد الخوض فيها الآن.

وفي أحدث التقديرات المصرفية السورية تبين أن حجم ودائع السوريين في المصارف اللبنانية يبلغ نحو ٢٠ مليار دولار (يقول الجانب اللبناني إن حجم الودائع السورية يتراوح بين ٨ إلى ٣٠ مليار دولار) وهذه المبالغ تم تهريبها خلال الأزمة بطريقة غير مشروعة إلى المصارف اللبنانية.

ومن ناحية أخرى، تعاني المصارف العاملة في السوق السورية فائض سيولة قبل وبعد اندلاع الأزمة (يقدر فائض السيولة في بداية عام ٢٠١٢ بنحو ٥٠٠ مليار ل.س. وطبعاً الرقم الآن أكبر بكثير لكن يصعب تقديره نظراً للإحجام عن الإقراض ونتيجة لتعثر كمية كبيرة من القروض الممنوحة سابقاً)، فالودائع هي المصدر الأساسي للسيولة المصرفية وبلغت ببداية عام ٢٠١٢ نحو ١,١٢٠ مليار ل.س (بعد تعرّض نحو ٢٠٪ منها لسحوبات من المودعين في بداية اندلاع الأزمة والتي أدت لانخفاضها من مستوى ١,٤٠٠ مليار ل.س. أو ٢٧,٩ مليار دولار على أساس ٥٦=١٠٠ ل.س.) وقد وصلت في عام ٢٠١٦ إلى نحو ١,٧٠٠ مليار ل.س. أو ٤,٤ مليارات دولار على أساس ٥٦=٣٩٠ ل.س.)، وتستحوذ المصارف العامة بشكل تقريبي على نحو ٦٥٪ من إجمالي الودائع السورية، على حين تستحوذ المصارف الخاصة على ٣٠٪ والمصارف الإسلامية على ٥٪، ومن ناحية أخرى القروض والتسليفات هي القناة الاستثمارية الوحيدة التي تحوّل لها هذه الودائع، وإن

أي زيادة في الودائع لا يقابلها تطور مماثل في

نشاط الإقراض سيسبب فائض سيولة، وهذا ما تعانيه المصارف السورية من عدم وجود قنوات استثمارية كافية لتوظيف هذه الودائع حيث تم الإحجام عن الإقراض نظراً للظروف الراهنة خوفاً من تعثر هذه القروض والتزاماً منها بتعاميم وقرارات مصرف سورية المركزي.

في العقب بعد هذه المقدمة حول الإدخار ووضع الودائع المصرفية السورية داخلاً وخارجاً، ومع دخول الأزمة في سورية العام السابع والحديث عن أن مصرف سورية المركزي يصعد إصدارات جديدة وشهادات إيداع، نود أن نبين أن إدارة الدين الحكومي تهدف بالدرجة الأولى إلى تقليص تكلفة الدين العام لأنني حد ممكن في الأمدين المتوسط والبعيد، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال إصدار شهادات الإيداع والسندات الحكومية التي تعتبر أحد الأساليب والطرق التي لتجأ إليها الحكومات لتمويل الكثير من المشاريع التنموية الضخمة التي من الصعب أن تمولها بشكل ذاتي وتستخدم كذلك كخطوة إضافية في تحريك عجلة الاقتصاد، حيث سمح المرسوم التشريعي رقم ٦٠ لعام ٢٠١٧ بإصدار أوراق مالية حكومية (أذونات وسندات الخزينة)، وقيام مصرف سورية المركزي بالإعلان عن مزايدات لبيع الأوراق المالية الحكومية في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، وشكلت مزايدات الأوراق المالية الحكومية في هذين العامين نحو ٢,٤٪ من القيمة المستهدفة البالغة ٣٠٠ مليار ل.س. في السنة الخامسة العاشرة، ونصت المادة ١٠ من هذا

المرسوم على أنه يتم إصدار أذونات وسندات الخزينة من أجل تمويل عجز الموازنة العامة وتمويل المشروعات ذات الأولوية الوطنية المدرجة في الخطط العامة للدولة وإدارة السيولة الحكومية قصيرة الأجل.

وفي هذا الصدد، فمن المتوقع في حال قيام وزارة المالية بإصدار سندات خزينة بالليرة السورية أن تقوم المصارف السورية باستثمار نحو ٢٠٪ من ودائعها في الأوراق المالية الحكومية أي ما يقارب ٣٥٠ مليار ل.س. وسيكتسب الجمهور أيضاً بها ما قد يساهم بأن تبلغ الحصيلة بشكل تقريبي نحو ألف مليار ليرة سورية، كما أن طرح سندات الخزينة بالدولار سيساهم في سحب الدولار ممن لديهم فائض داخل سورية (مصارف، جمهور) ويرغبون في إعادة توجيهها وتوظيفها في العملية الإنتاجية، ما سوف يساهم بشكل كبير في إعادة توزيع السيولة في الاقتصاد، وإعادة توظيفها بدلاً من الجوء إلى طباعة العملة.

كما أن منح فوائد مجزية على الاكتتاب بهذه الأوراق المالية الحكومية بحيث لا تقل عن ٧,٥٪ (شرط أن تفوق الفائدة المنوطة في القطع الأجنبي من هذه الشريحة، ويتعكس إيجاباً على سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأجنبية، ويمكن مصرف المركزي بالوقت نفسه من التحكم بالكتلة النقدية لمعالجة

الحالات الاقتصادية الراهنة أو التي قد تحدث مستقبلاً سواء تضخم أم كساد. ومن جهة أخرى، فإن قيام المصرف المركزي بإصدار شهادات إيداع بالدولار سيمكنه من استقطاب جزء من الأموال السورية في الخارج (والتي كما ذكرنا تقدر بنحو ٢٠ مليار دولار في المصارف اللبنانية) وعند منحها فائدة جيدة لا تقل عن ٩٪ يمكن أن يبلغ المبلغ المستقطب من ودائعها نحو ١٥ مليار دولار (والتى كما ذكرنا تقدر بنحو ٢٠ مليار دولار من دون أن تحسب ما قد يكتبت به (أو يشتره) المستثمرون من الدول الأخرى أو السوريون في الداخل.

بالحصلة إن لجوء الحكومة في هذه الفترة لإصدار شهادات إيداع وسندات خزينة بالليرة السورية وبالدولار سيمكنها من الانتقال من الإصدار النقدي في تمويل العجز (التوسع في الإصدار النقدي بشكل قد لا يتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي) إلى طرح الأوراق المالية الحكومية وهذا كفيل بتغطية العجز بالطريقة التي لا تضخم كما يفعل الإصدار النقدي، ويؤمن مصدراً رئيسياً للاحتياجات التحويلية.

ومن المهم أن يتزامن طرح السندات وشهادات الإيداع مع خطة مالية متماسكة متوسطة الأجل بغية إعطاء ثقة أكبر للمستثمرين.

مصري وباحث في شؤون النقد

| د

غرفة تجارة وصناعة القنيطرة ترد على نقيب المقاولين في المحافظة

إدارة ومكتب الغرفة وذلك لحين توفر الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات. وبما يخص الموضوع المثار والانتهاكات للمجلس السابق فقد تم تشكيل لجنة للتدقيق بأعمال المجلس المنحل كافة واللجنة مشكلة بقرار صادر عن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم ٢٨٠ بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢ وقوامها ثلاثة أعضاء: عضو ممثل عن الوزارة وعضو ممثل من المحافظة وعضو ممثل عن غرف التجارة السورية. وهذه اللجنة ما تزال تعمل حتى تاريخه ونرى أنه لا يصح كيل الاتهامات وإصدار الأحكام المسبقة حتى تنتهي اللجنة من عملها ويصدر القرار من الجهات المعنية، وسنحتفظ إلى حينها بحق الرد على من يثير الفتن والبلبلية في هذا الشأن.

من ناحية زيادة رسوم الغرفة للمتسبين والمجددين فقد تم توجيهنا لتفعيل مقر الغرفة على أرض المحافظة من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك محافظ القنيطرة، ولكن المرحح إلى تجهيزات مكتبية وكذلك صيانة كاملة فقد أرتأينا نحن المجلس المكلف إلى زيادة رسوم الاشتراك والانتساب إلى الحد الأعلى مع العلم بأننا التزمنا بالقرار رقم ١٨٦ الصادر عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ ٢٨/١/٢٠١٤ المتضمن الحد الأدنى والأعلى للرسوم التي يحق لغرف التجارة تحصيلها، ومع ذلك ما زالت رسوم الغرفة أقل من رسوم غرف أخرى.

وفي الختام يسرنا، أن نتوجه بالشكر للأخوة التجار في الغرفة الذين راجعوا مقترح من محافظ القنيطرة إلى وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك الأسباب الموجبة للزيادات وقد أبدوا ارتياحهم من القرار لكونه لخدمتهم وتفعيل المقر على أرض المحافظة. وكذلك كل الشكر للإعلام السوري لتابعته هموم المواطن والسعي خلف إظهار الحقيقة، مع رجائنا التأكيد من الجهات المعنية قبل نشر أي موضوع يسيء إلى أشخاص أو جهات اعتبارية.

رئيس غرفة تجارة وصناعة القنيطرة الكلف م. مفيد منير ماشفج

رداً على تصريحات نقيب فرع القنيطرة لمقاولي الإنشاءات الواردة بصحيفة «الوطن» يوم الأحد الموافق ٢٠١٧/٣/١٩ العدد ٢٦٠٩ بصفحة

ورد عدة مغالطات رأينا من واجبا الرد عليها للأمانة، كالتالي:

× أفاد نقيب المقاولين حسبما ورد في الصحيفة بأنه تم تكليفه رئاسة الغرفة بعد حل مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة القنيطرة بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٢ من وزير الاقتصاد والتجارة وهذا غير صحيح حيث إنه وبموجب القرار رقم ١٥٨١ بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٢ الصادر عن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك الدكتور عبد الله الغربي تم تشكيل لجنة في محافظة القنيطرة برئاسة المهندس مفيد ماشفج وعضوية كل من أحمد دياب (نقيب المقاولين) ويسام حيمود مدير المالية تتولى هذه اللجنة القيام بمهام مجلس إدارة ومكتب الغرفة والتهيئة للانتخابات ودعوة الهيئة العامة للمتسبين إلى الغرفة لانتخاب مجلس إدارة جديد خلال شهرين من تاريخ صدور القرار.

× إن صندوق الغرفة لا يوجد فيه سوى مبلغ ١٣٠٠٠ ل.س. لا غير، وهو رقم خاطئ حيث إن المبلغ الذي استلم من المجلس المنحل وبحضور مندوبي رسمي وبالوثائق يتجاوز هذا الرقم بستين ضعفاً تقريبا.

× نظراً لتعثر إجراء انتخابات لمجلس إدارة جديد ولكون اللجنة المشكلة من ثلاثة أعضاء فقط اثنين منهم غير متفرغين لإدارة الغرفة وبناء على مقترح من محافظ القنيطرة إلى وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك تم تشكيل لجنة في محافظة القنيطرة بالقرار رقم ٢ بتاريخ ٢٠١٧/١/٢

متمثلين بصفحة تقريبا. نظراً لتعثر إجراء انتخابات لمجلس إدارة جديد ولكون اللجنة المشكلة من ثلاثة أعضاء فقط اثنين منهم غير متفرغين لإدارة الغرفة وبناء على مقترح من محافظ القنيطرة إلى وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك تم تشكيل لجنة في محافظة القنيطرة بالقرار رقم ٢ بتاريخ ٢٠١٧/١/٢

مهمته اللجنة القيام بمهام مجلس